



وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

معهد العلمين للدراسات العليا

قسم القانون / الفرع الخاص

النظام القانوني لعقود التنقيب عن النفط

(دراسة مقارنة)

رسالة تقدم بها الطالب

علي موسى عبد الحر

الى مجلس عمادة معهد العلمين للدراسات العليا

وهي جزء من متطلبات نيل شهادة الماجستير في القانون الخاص

بإشراف

الأستاذ الدكتور

سلام عبد الزهرة الفتلاوي

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ
(وَسَخَّرَ لَكُم مَّا فِي السَّمٰوٰتِ وَمَا فِي الْأَرْضِ جَمِيعًا مِنْهُ ۚ إِنَّ فِي
ذٰلِكَ لَاٰيٰتٍ لِّقَوْمٍ يَّتَفَكَّرُوْنَ)

سورة الجاثية (١٣)

الإهداء

إلى باب مدينة علم رسول الله (صلى الله عليه واله وسلم) ، الذي كلما ذاقت بيه السبل لجأتُ إليه
سيدي ومولاي امير المؤمنين علي بن ابي طالب (عليه السلام)

إلى الذين ببركة دمائهم نعيش اليوم ، الذين حفظوا الأرض والعرض شهداء العراق .

إلى من رباني صغيراً نور عيني إبي الغالي .

إلى من غذتني بالحنان صاحبة القلب الطيب أُمي الحبيبة .

إلى من ساندتني وكانت لي خير معين زوجتي العزيزة .

إلى أولادي وأخوتي وأقاربي وأصدقائي .

علي

شكر وعرفان

من لم يشكر المخلوق لم يشكر الخالق

بعد إكمال هذه الرسالة لا أملك إلا أن أتقدم بالشكر الجزيل والثناء الجليل إلى أستاذي الفاضل الأستاذ الدكتور سلام عبد الزهرة الفتلاوي لإشرافه على رسالتي ، فكان لي خير عون في إكمالها عبر متابعته المستمرة ، وما أبداه من ملاحظات قيمة كان لها الدور الكبير بظهور رسالتي بهذا الشكل ، فشكرا له من القلب

ولا أنسى أساتذتي في جامعة بابل ، ومعهد العلمين ، وكل من كان له الفضل في تعليمي حرف أو تغذيتي بأي معلومة .

واخص بالشكر والعرفان الأستاذ الفاضل صاحب القلب الكبير والخلق الرفيع الدكتور غسان المعموري الذي زودني بكثير من المصادر العلمية التي افدت منها كثيرا ، فكان حريصا على مساعدتي فأسال الله له التوفيق والسداد .

كذلك أتقدم بالشكر إلى موظفي مكتبة جامعة بابل ، ومكتبة معهد العلمين ، ومكتبة جامعة بغداد ، ومكتبة جامعة البصرة ، وكذلك منتسبي المكتبة العلوية ، والمكتبة العتبة الحسينية ، والمكتبة العتبة العباسية ، لما أبدوه من مساعدة بتزويدي بالمصادر العلمية .

وكذلك أتقدم بخالص الشكر والعرفان الى كل أقربائي ، أصدقائي الذين ساندوني وشجعوني طيلة مسيرتي الدراسية .

أتمنى من الله عز وجل أن يوفق الجميع لما فيه خير ، وأن يمن عليهم بالصحة ، إنه قريب مجيب .

الباحث

المحتويات

الموضوع	رقم الصفحة
المقدمة	٤-١
الفصل الاول : ماهية عقود التنقيب عن النفط	٥٥-٥
المبحث الاول : مفهوم عقود التنقيب عن النفط	٣١-٥
المطلب الاول : التعريف بعقود التنقيب عن النفط	١٣-٥
الفرع الاول : تعريف عقود التنقيب عن النفط	٨-٦
الفرع الثاني : خصائص عقود التنقيب عن النفط	١٣-٨
اولاً:- من العقود الملزمة للجانبين	٩-٩
ثانياً :- من عقود المعاوضة	١٠-٩
ثالثاً :- من العقود التي تقوم على الاعتبار الشخصي	١١-١٠
رابعاً :- من العقود المحددة	١١-١١
خامساً :- عقود محلها عمل تجاري	١٣-١٢
المطلب الثاني : الطبيعة القانونية لعقود التنقيب عن النفط	٣١-١٣
الفرع الاول : طبيعة عقود التنقيب عن النفط من حيث خضوعها للقانون العام او القانون الخاص	٢٦-١٤
اولاً:- خضوع عقود التنقيب عن النفط للقانون العام	٢٢-١٤
ثانياً :- خضوع عقود التنقيب عن النفط للقانون الخاص	٢٦-٢٢
الفرع الثاني : طبيعة عقود التنقيب عن النفط في اطار القانون الخاص	٣١-٢٦
اولاً :- عقد امتياز النفط	٢٨-٢٦
ثانياً :- عقود المشاركة النفطية	٢٨-٢٨
ثالثاً :- عقود اقتسام الإنتاج	٢٩-٢٨
رابعاً :- عقود المقاوله النفطية	٣١-٢٩

٥٥-٣١	المبحث الثاني : أركان عقود التنقيب عن النفط
٤٩-٣٢	المطلب الاول : التراضي في عقود التنقيب عن النفط
٣٨-٣٣	الفرع الاول : اطراف عقود التنقيب عن النفط
٣٥-٣٣	الطرف الاول :- الشخص المعنوي العام
٣٨-٣٦	الطرف الثاني :- الشركة النفطية
٤١-٣٨	الفرع الثاني : الية اختيار المتعاقد في عقود التنقيب عن النفط
٤٠ -٣٨	اولاً :- المناقصة العامة
٤٠ -٤٠	ثانياً :- المناقصة الخاصة
٤١ -٤٠	ثالثاً :- التفاوض المباشر
٤٦-٤٢	الفرع الثالث : المفاوضات العقدية
٤٩-٤٦	الفرع الرابع : صياغة عقود التنقيب عن النفط
٥٤-٤٩	المطلب الثاني : المحل في عقود التنقيب عن النفط
٥٢-٥٠	الفرع الاول : العمل بوصفه محلاً في عقود التنقيب عن النفط
٥٤-٥٢	الفرع الثاني : الاجر بوصفه محلاً في عقود التنقيب عن النفط
٥٥-٥٤	المطلب الثالث : السبب في عقود التنقيب عن النفط
١٠٣-٥٦	الفصل الثاني : احكام عقود التنقيب عن النفط
٨٥-٥٦	المبحث الاول : الالتزامات التي ترتبها عقود التنقيب عن النفط
٦٩-٥٧	المطلب الاول : الالتزامات المترتبة على الشخص المعنوي العام
٥٨-٥٧	الفرع الاول : التزام الشخص المعنوي العام بدفع الاجر للشركة النفطية
٦١-٥٨	الفرع الثاني : الترخيص للشركة المتعاقدة بالتنقيب عن النفط
٦٣-٦١	الفرع الثالث : اعفاء الشركة المتعاقدة من بعض الالتزامات المالية
٦٧ -٦٣	الفرع الرابع : الالتزام بشرط الثبات التشريعي
٦٩-٦٧	الفرع الخامس : السماح للشركة المتعاقدة الإستعانة بعمال أجنب
٨٥-٦٩	المطلب الثاني : الالتزامات المترتبة على الشركة النفطية
٧١-٦٩	الفرع الاول : التزام الشركة النفطية بانجاز اعمال التنقيب عن النفط وفقاً للعقد وضمن العمل

٧٤-٧١	الفرع الثاني : التزام الشركة النفطية بالتشريعات النافذة وحماية الثروة النفطية عند قيامها بعملية التنقيب عن النفط
٧٧-٧٤	الفرع الثالث : الخضوع لارادة ورقابة الدولة النفطية اثناء قيامها بعمليات التنقيب عن النفط
٨٠-٧٨	الفرع الرابع : دفع الالتزامات المالية المترتبة بذمتها
٨٣-٨٠	الفرع الخامس : التزام الشركة النفطية بحماية البيئة اثناء قيامها بالتنقيب عن النفط
٨٥-٨٣	الفرع السادس : التزام الشركة النفطية بتشغيل وتدريب الايدي العاملة الوطنية
١٠٣-٨٥	المبحث الثاني : المسؤولية العقدية في عقود التنقيب عن النفط
٩٥-٨٦	المطلب الاول : اركان المسؤولية العقدية
٨٨-٨٦	الفرع الاول : الخطأ التعاقدي
٩٢-٨٩	الفرع الثاني : الضرر
٩٥-٩٣	الفرع الثالث : العلاقة السببية بين الخطأ والضرر
١٠٣-٩٥	المطلب الثاني : احكام المسؤولية العقدية
٩٨-٩٥	الفرع الاول : التعويض القضائي
١٠٢-٩٨	الفرع الثاني : الشرط الجزائي (التعويض الاتفاقي)
١٠٣-١٠٢	الفرع الثالث : تعديل احكام المسؤولية العقدية
١٠٣-١٠٢	اولاً :- الإتفاق على التخفيف من المسؤولية العقدية
١٠٣-١٠٣	ثانياً :- الاتفاق على تشديد المسؤولية العقدية
١٤٨-١٠٤	الفصل الثالث : دور الارادة في انهاء وتعديل عقود التنقيب عن النفط ووسائل تسوية المنازعات الناشئة عنها
١٢٠-١٠٤	المبحث الاول : دور الارادة في انهاء العقد وتعديله
١١١-١٠٥	المطلب الاول : انهاء العقد وتعديله باتفاق الطرفين
١٢٠-١١٢	المطلب الثاني : انهاء العقد وتعديله بالارادة المنفردة لاحد الطرفين
١٤٨-١٢٠	المبحث الثاني : وسائل تسوية المنازعات الناشئة عن عقود التنقيب عن

	النفط
١٣٠-١٢١	المطلب الاول : الوسائل الودية لتسوية المنازعات الناشئة عن عقود التنقيب عن النفط
١٢٣-١٢١	الفرع الاول : تسوية المنازعات الناشئة عن عقود التنقيب عن النفط بالطرق الودية المباشرة
١٣٠-١٢٣	الفرع الثاني : تسوية المنازعات الناشئة عن عقود التنقيب عن النفط بالطرق الودية غير المباشرة
١٢٦-١٢٤	اولاً :- التوفيق
١٢٧-١٢٦	ثانياً:- الوساطة
١٣٠-١٢٨	ثالثاً:- الخبرة
١٤٨-١٣٠	المطلب الثاني :الوسائل القضائية لتسوية المنازعات الناشئة عن عقود التنقيب عن النفط
١٣٣-١٣١	الفرع الاول : تسوية المنازعات عن طريق القضاء الوطني
١٤٨-١٣٣	الفرع الثاني : تسوية المنازعات عن عقود التنقيب عن النفط بالتحكيم
١٥١-١٤٩	الخاتمة :
١٧٠-١٥٢	قائمة المصادر والمراجع :

(الملخص)

النظام القانوني لعقود التنقيب عن النفط

يعتبر النفط من المصادر الرئيسية للطاقة حول العالم فهو يدخل في اغلب الصناعات الحديثة ، وكذلك يعتبر المصدر الاساسي في الدخل القومي للدول النفطية وبالأخص الدول النامية فهو يشكل اكثر من ٨٠% من ميزانيتها ، لذلك تناولنا هذا الموضوع بالبحث من خلال ثلاثة فصول.

خصصنا الفصل الاول لدراسة ماهية عقود التنقيب عن النفط ، وقسمنا هذا الفصل على مبحثين درسنا في المبحث الاول تعريف عقود التنقيب عن النفط ، وتناولنا تعريف التنقيب في لغة وكذلك في القوانين ورأينا ان القوانين عرفت التنقيب ولكنها لم تعرف عقود التنقيب ، وكذلك تطرقنا لتعريف العقود النفطية في الفقه ، ومن ثم بحثنا الطبيعة القانونية لهذه العقود ووجدنا ان الفقه القانوني انقسم على ثلاث اتجاهات بشأن الطبيعة القانونية لهذه العقود فمنهم من يرى ان هذه العقود عبارة عن اتفاقية دولية ومنهم من يرى انها عقد من عقود الادارية ويرى اخرون انها عقد من عقود القانون الخاص ورأينا ان الرأي الاخير هو الراجح ، ومن ثم بحثنا تكييف هذه العقود في اطار القانون الخاص وتوصلنا الى انها عقد مقولة .

اما المبحث الثاني فقد تناولنا فيه اركان هذه العقود من تراضي ومحل وسبب وتعرفنا على شروط كل ركن من هذه الاركان ووجدنا تطبيق بشأنها اغلب القواعد العامة مع بعض الخصوصية لهذه العقود .

اما الفصل الثاني فقد بحثنا فيه احكام عقود التنقيب عن النفط من خلال مبحثين خصصنا اولهما للالتزامات التي تترتب على هذه العقود بذمة طرفي العقد وهما الشخص المعنوي العام والشركة النفطية ووجدنا ان هذه العقود يترتب على ابرامها عدت التزامات على الطرفين ، اما ثانيهما فقد خصصنا للمسؤولية العقدية التي تترتب على اخلال احد الطرفين او كلاهما بالتزاماته العقدية ودرسنا اركان هذه المسؤولية والاثار الناجمة عن قيام هذه المسؤولية .

اما الفصل الثالث فقد تناولنا فيه دور الارادة في انتهاء وتعديل عقود التنقيب عن النفط ووسائل تسوية المنازعات الناشئة عن هذه العقود وذلك في مبحثين تناولنا في الاول انتهاء وتعديل عقود التنقيب بارادة الطرفين تارة وبالارادة المنفردة تارة اخرى ، اما الثاني فقد خصصنا لوسائل تسوية المنازعات الناشئة عن هذه العقود ورأينا ان هنالك عدة وسائل لتسوية هذه المنازعات فقد تكون ودية سواء كانت مباشرة او غير مباشرة مثل المفاوضات والخبرة ... الخ ، وقد تكون هذه الوسائل قضائية حيث يتم انتهاء النزاع عن طريق اللجوء الى القضاء الوطني وقد يتم اللجوء الى تحكيم ، ويعتبر التحكيم من اهم الوسائل الخاصة بتسوية المنازعات الناشئة عن العقود النفطية ومنها عقود التنقيب حيث يتم حل النزاع عن طريق سلطة محايدة ويمتاز بالسرعة وقلة التكاليف .

وانهينا البحث بخاتمة توصلنا فيها لعدة نتائج وتوصيات نأمل ان يستفيد منها المشرع العراقي وخصوصاً ان العراق في طور تشريع قانون خاص بالنفط والغاز .